

## الإطار القانوني للعدالة الانتقالية

- ▶ طلب لمجلس نواب الشعب في القيام بواجباته المحمولة عليه قانونا لسد الشغور الحاصل في الهيئة
- ▶ دعم تشارك بين المجتمع المدني والهيئة لضمان حسن متابعة مجموع التوصيات المنبثق عن المؤتمر وتيسير النفاذ إلى المعلومة وإضفاء المزيد من الشفافية على أعمال الهيئة
- ▶ التسريع في تسليم نسخ من ملفات شهداء الثورة وجرحاها من القضاء العسكري إلى الهيئة لتحيلها بدورها على النيابة العمومية
- ▶ دعم التعاون الوثيق الكامل والمستمر بين مختلف المؤسسات العمومية وخاصة المكلف العام بنزاعات الدولة والإدارة العامة للشؤون الجزائية لوزارة العدل والقطب القضائي المالي والهيئة الوقتية المشرفة على القضاء العدلي والمجلس الأعلى للقضاء وهيئة الحقيقة والكرامة في مستوى التحكيم وفق ما يقتضيه القانون

## جبر الضرر وحفظ الذاكرة

### فيما يتعلق بجبر الضرر

- ▶ ضمان أن تصادق هيئة الحقيقة والكرامة، وأن تُعلم، في أسرع وقت ممكن، بمقاربتها وبالمعايير الدقيقة التي استخدمتها في ما يخص البرنامج الشامل لجبر الضرر على الصعيد الفردي والجماعي، و تبعا لذلك ضمان الوسائل المادية والمالية من أجل تفعيل حقيقي لذلك البرنامج (مسؤولية الدولة)
- ▶ ضمان تعاون الوزارات المعنية ببرنامج جبر الضرر ومشاركتها التامة (وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة المالية ووزارة الصحة) وكذلك منظمات المجتمع

أما فيما يتعلق بصندوق الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الدكتاتورية، على الدولة أن تتحمل في المقام الاول مسؤوليتها في تمويل ذلك الصندوق وأن يكون استكمال التمويل من طرف فاعلين آخرين وطنيين و دوليين، كما يجب أن يتواصل عمل هذا الصندوق بعد انتهاء مدة عمل هيئة الحقيقة والكرامة. (ضمان دوامه وذلك من أجل جبر حقيقي للانتهاكات التي تعرض لها الضحايا)

تحسيس كل الفاعلين الذين تم إشراكهم في جهود جبر الضرر بجميع جوانب ذلك كذلك وجب إعادة الاعتبار على الصعيد، الاجتماعي والنفسي والمهني والجبر الرمزي، ودعم قدرات الفاعلين في هذا الصدد خاصة في مجال التكفل

فيما يتعلق بحفظ الذاكرة

إدماج البرامج المتعلقة بحقوق الانسان في المناهج التربوية و مراجعة برامج التاريخ في تلك المناهج لضمان نقل الحقيقة للأجيال القادمة

على المستوى الرمزي: إقرار يوم 17 ديسمبر يوما وطنيا للاعتراف بالضحايا وتحويل موقع السجن المدني القديم بشارع 09 أفريل إلى متحف / مركز وطني لحفظ الذاكرة /حي سكني لعائلات الضحايا التي ليس نصيب

إشراك البلديات حتى تتأخذ عائلات الضحايا مبادرات لحفظ الذاكرة على صعيدها الخاص: إعادة تسمية الأنهج والساحات باسم الشهداء أو باسم محطات أساسية من التاريخ المحلي وإنشاء متحف

## كشف الحقيقة والتصدي للإفلات من العقاب: الدوائر القضائية المتخصصة والنفوذ إلى العدالة

ضمان أن يضطلع المسار القضائي أمام الدوائر القضائية المتخصصة بدوره التكميلي باعتباره هيئة حقيقة مماثلة لهيئة الحقيقة والكرامة

المصادقة الفورية على نص تطبيقي للفصل 08 من قانون العدالة الانتقالية، يطابق الدستور والمعايير الدولية في مجال حقوق الانسان (هما في ذلك ضمان استقلال القضاء والنيابة العمومية، وضمان مبدأ التقاضي على درجتين والاحترام التام لحقوق الدفاع وحقوق الضحايا)

ضمان تكوين مناسب ومتواصل لقضاة الدوائر القضائية المتخصصة في مجال العدالة الانتقالية، وذلك بصفة فورية، مع توفير الوسائل اللازمة للدوائر حتى تنفذ المهمات المناطة بعهدتها

## المنطقة الضحية

- ▶ مراجعة منوال التنمية بما يضمن العدالة بين الجهات وضمان عدم التكرار
- ▶ الاستناد إلى الملفات المقدمة والبحوث والمعايير الكلاسيكية والمستحدثة والعمل الميداني من أجل تحديد المناطق الضحية وتحديد آليات جبر الضرر
- ▶ دفع المجتمع المدني وهياكل الدولة لضمان تفعيل وتنفيذ التوصيات والمقاربات الاقتصادية ما بعد إختتام عمل الهيئة
- ▶ تحديد المسؤوليات في مسألة المنطقة الضحية والفصل بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الادارية والفردية في الانتهاكات المرتبطة بالتهميش والاقصاء الممنهج
- ▶ إعتقاد آليات جبر الضرر تتجاوز التعويض المادي لتشمل إصلاحات قانونية ومؤسسية تضمن

## النساء والتهميش

- ▶ إبراز دور النساء والمنظمات والحركات النسوية في أهم المحطات السياسية والاجتماعية عند كتابة التاريخ وحفظ الذاكرة حيث لا يجب أن يقتصر فقط على سرد الانتهاكات التي تعرضت لها النساء بل بالكشف عن الحقيقة
- ▶ العمل على الإصلاح المؤسسي و تغيير التشريعات من اجل ملاءتها مع الدستور و المواثيق الدولية تحقيقا للمساواة وإلغاء القوانين التمييزية ضد النساء
- ▶ دعوة الاعلام و تشريكه من اجل تبسيط مفهوم العدالة الانتقالية والعمل على الغاء كل اشكال الوصم و التمييز ضد النساء كما على الهيئة أن تتجاوز الضعف الاتصالي وذلك بالاتجاه نحو المجتمع المدني وتشريكه والعمل معه من اجل الاطلا على اعماله و وضع اليات تواصل فعالة

الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية النسوية في مسألة جبر الضرر وذلك بمعالجة اللامساواة السياسية والهيكليّة الذي تطبع حياة النساء

الاعتراف بدور المجتمع المدني وتكثيف الحوار و اللقاءات معه وتوسيع العمل مع الجامعة التونسية التي بإمكانها ان تكون السند العلمي لهيئة الحقيقة والكرامة في البحوث حول العدالة

## اصلاح المؤسسات وضمان عدم التكرار

### إصلاح المنظومة القضائية والأمنية

إصلاح المنظومة أمنية والقضائية على أساس الشفافية وقواعد الحوكمة الرشيدة واعتماد آليات الرقابة الداخلية والخارجية

إرساء آليات الانتصاف والمساءلة والمحاسبة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب والقضاء على ظاهرة الفساد في القطاع الأمني والقضائي

تحسين تنظيم المرافق التابعة للمؤسسة القضائية والأمنية وتسهيل التمتع بالخدمات

حسن التحكم في الموارد البشرية والتكوين المستمر وضبط شروط موضوعية خاصة بالانتداب

دعم برنامج إصلاح المنظومة السجنية وتخصيص الموارد اللازمة لضمان احترام المعايير الدولية الخاصة بالسجون

تحسيس المواطن حول حقوقه وواجبه من خلال برنامج تربوي يدعم المواطنة

## اصلاح المؤسسات وضمان عدم التكرار

### مقاومة الفساد والمصالحة الاقتصادية

دعوة رئيس الجمهورية لسحب مشروع قانون المصالحة الاقتصادية ودعوة نواب الشعب لعدم النظر في المشروع القانون إذ لم يتم سحبه

دعوة كل مصالح الدولة بما فيها المكلف العام بنزاعات الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في علاقة مع ملفات الفساد والتجاوب مع الهيئة

من الناحية الإجرائية

تحديد سقف زمني لقبول لقبول ملفات المصالحة

توضيح قواعد المصالحة في علاقة بالأموال المصادرة

الاستفادة من تجربة الخبراء الماليين التابعيين لدائرة المحاسبات في مجال مكافحة الفساد

## التواصل ودور وسائل الإعلام في مسار العدالة الانتقالية

### توصيات لهيئة الحقيقة والكرامة

تعيين ناطق رسمي باسم الهيئة مكلف بالإعلام الخارجي لتحسين النفاذ إلى المعلومة وإضفاء مزيد من الشفافية

بمناسبة جلسات الاستماع التي ستنتقل 17/18 نوفمبر 2016

نشر شروط اعتماد الصحفيين المكلفين بتغطية جلسات الاستماع

الإعلام حول سير جلسات الاستماع

نشر الميثاق الاتصالي المبرم بين الهياكل المهنية للصحفيين و هيئة الحقيقة والكرامة المتعلق بالتغطية الإعلامية لمسار العدالة الانتقالية

تحسين سبل النفاذ إلى المعلومة إلى الصحفيين في إطار الفصل 31

تكثيف الدورات التدريبية بالشراكة مع المنظمات الوطنية والدولية المختصة حول مفاهيم العدالة الانتقالية والمصطلحات المرتبطة بها وخاصة تعريف الضحية

### إلى الصحفيين

احترام واجب تحفظ أعضاء الهيئة خاصة فيما يتعلق بملفات الضحايا

احترام أخلاقيات المهنة وتجنب الثلب والشخصنة والتشهير و تحريف المعطيات

تكوين الصحفيين في مجال حقوق الانسان والتركيز على البعد الانساني خاصة في التعامل مع الضحايا ونشر ثقافة الاعتراف والعفو والتسامح

## دور الهيئة في البحث في ملفات العدالة الانتقالية والحوار مع المجتمع المدني والضحايا

المواصلة في إضفاء مزيد من الشفافية على أعمال هيئة الحقيقة والكرامة ليس فقط من زاوية تقديم الأرقام والمعطيات الاحصائية لكن أيضا من زاوية الاعلام حول أعمالها (مع احترام حماية المعطيات التي يجب أن تبقى سرية )

دعم التواصل الفعلي (والرسمي) بين هيئة الحقيقة والكرامة خاصة عبر المقترحات التالية

- ▶ عقد لقاءات دورية (شهرية) بين الهيئة والمجتمع المدني لمزيد التشاور فيما بينهم ولإتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني لكي يتقدم بالتوصيات والحلول العملية إلى الهيئة
- ▶ التفكير في إمكانية عقد جلسات عمل في شكل ورشات على شاكلة ورشات هذا المؤتمر
- ▶ وضع ميثاق بين الهيئة والمجتمع المدني لضبط شروط العمل المشترك
- ▶ تنظيم أيام مفتوحة داخل الهيئة أو أيام مفتوحة موضوعاتية لفسح المجال أمام المجتمع المدني لمواكبة أعمال الهيئة كتمكينهم من لقاءات مع أعضاء الهيئة أو لقاءات موضوعاتية